مجلة زانكوّ للعلوم الإنسانية
ISSN (Print):2218-0222
ISSN (Online): 2412-396X

Vol.29 Issue Con.1 2025
ID No.3021 (PP538-550)
https://doi.org/10.21271/zjhs.29.Con.1.37

بحث

أثر نظام التصويت في مجلس الأمن على فاعلية دوره في حل النزاعات المؤثرة السلم والأمن الدوليين الأزمة السورية نموذجا

عنود عبد الرحمن الحباشنه/ قسم المواد الإنسانية المساندة- كليـــــة الآداب/ الجامعـــة الهاشميـــة

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل نظام التصويت في مجلس الأمن على حل النزاعات المؤثرة على السلم والأمن الدوليين تجاه الأزمة السورية خلال الفترة (2011-2023)، وبيان طبيعة اختصاصات المجلس في حفظ والأمن الدولي، والوقوف على ابعاد الصراع بين القوى الدولية وأثرها على دوره في سوريا، ولغايات الإجابة عن أسئلة الدراسة سوف تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، وتبين من خلال الدراسة أن المصالح السياسية لها تأثير كبير على دور المجلس في حل الأزمات الدولية ومنها الأزمة السورية والتي تعمل على استخدام حق النقض "الفيتو" لتحقيق مصالحها في سوريا، وأن محدودية دور مجلس الأمن الدولي في معالجة القضايا المعروضة عليه تتجسد بشكل واضح في الأزمة السورية، إذ كيف يعقل أن يعجز مجلس الأمن لتسوية هذه الأزمة لمدة تزيد عن عقد، لو كان له فعلاً قدرة واستطاعة على إنهاء الأزمات والنزاعات الدولية المسلحة، فالأزمة السورية وكيفية تعاطي مجلس الأمن الدولي معه جعلت الكثير يتوقعون استمراراً لهذه الأزمة لأجل غير مسمى، بناء على نتائج الدراسة فإنها توصي بأنه يجب أن يعاد صياغة المعايير والضوابط التي يتم بموجبها اختيار الدول لعضوية مجلس الأمن كأن تكون عدد المقاعد العشرين في مجلس الأمن تكون مناصفة بين المجموعة الاقتصادية والمجموعة السكانية وأن يلغى حق النقض (الفيتو) والقرارات تصدر بالأغلبية بعد إجراء التصويت عليها.

CORRESPONDENCE
عنود عبدالرحمن الحباشنه
anouda@hu.edu.jo

الاستلام 2024/10/27
النشر 2025/20/15

الكلمات المفتاحية:
نظام التصويت.
مجلس الأمن.
حل النزاعات.
السلم والأمن.
الأزمة السورية.

About the Journal
Zanco Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields. https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about

1- المقدمة:

جاء ميثاق الأمم المتحدة بنظام محكم للأمن الجماعي للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وقد عهد إلى جهاز مجلس الأمن تمكينه من تحقيق أهدافه التي وجد لأجلها فقد خوله الميثاق حق إصدار القرارات الملزمة وسلطة التدخل في حل النزاعات الدولية (المادة 1/24 من ميثاق الأمم المتحدة)، وجاء الميثاق لتنظيم عمل المجلس بطريقة تضمن تمكينه القيام بأعماله المختلفة بالسرعة الفاعلية اللازمة للإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين، حيث أن أعضاء المجلس متواجدون بصفة دائمة ومستمرة بمقر الأمم المتحدة وتعقد اجتماعاتهم كلما اقتضت الظروف بناء على دعوة من رئيسه بالإضافة إلى عقد المجلس اجتماعات دورية.

هنالك تزايد في النزاعات المسلحة في كثير من دول العالم بشكل يهدد الأمن والسلم الدوليين، وخاصة وأن النزاعات المسلحة الداخلية (داخل الدولة) بدأت تظهر بشكل متزايد، وحفظ السلم حسب الميثاق يكون قائماً على حل النزاع بين الدول، وليس على حل النزاعات الداخلية، كما أن النظام الأمني للأمم المتحدة من الناحية النظرية اصطدم من الناحية العملية بعقبات كشفت عن جوانب القصور الذي حال دون النجاح الكامل للأمم المتحدة في أداء دورها الرئيسي المتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، كون الميثاق مصمماً لمواجهة الأزمات التي تقع خارج نطاق الدول الكبرى وبعيداً عن مناطق نفوذها، ورغم أن الدول الكبرى قد أوضحت أنها لن تستخدم حق النقض إلا في أضيق حدوده، حتى أن استخدامها لهذا الحق سوف تراعى فيه حقوق الدول الصغرى ومسؤوليتها تجاهها، إلا أنه وبعد وضع الميثاق وتطبيقه اختلفت الدول الكبرى حول الأسس التي اتفقوا عليها، وبذلك بقي نظام التصويت مظهراً من مظاهر عدم المساواة الذي أسهم في ضعف دور المجلس في حل النزاعات الدولية.

نتيجة لتداعيات ثورات الربيع العربي، بدأت الاحتجاجات الشعبية السلمية في سوريا عام 2011، وقد تحولت تلك الاحتجاجات بعد عام 2013 إلى صراع مسلح بين القوات الحكومية والثائرين عليها من المدنيين والعسكريين المنشقين عن جيش النظام، وامتدت لتصبح نزاعاً مسلحاً شمل معظم الأراضي السورية، وتطورت تلك الحرب لتشمل أطرافاً خارجية، وأن طبيعة النزاع في سوريا كان يلزم أطرافه القتالية من المتحاربين ضرورة الالتزام بتطبيق الحد الأدنى من قواعد القانون الدولي الإنساني، والتي لها دور في توفير الحماية للمدنيين من آثار العمليات العسكرية، والحد من العنف المستخدم خلالها، حيث حدد القانون الدولي الإنساني أساليب استخدام القوة ضمن إطار منظم يقتضي عدم استخدامها إلا لضرورة إضعاف قوة الخصم العسكرية أو تعطيلها، وعند الإمعان في النزاع المسلح في سوريا، وما أفضى إليه من معاناة لحقت بالشعب السوري، من قتل وتشريد ونزوح الكثير منهم، وارتكاب الكثير من المجازر والجرائم ضد الإنسانية، جراء استخدام أطراف النزاع للقوة المفرطة لذا يتحمل المجلس مسؤولية توفير الحماية للمدنيين في سوريا واتخاذ الاجراءات اللازمة ضد اطراف النزاع ، ونظراً للفشل العربي في التعامل مع الأزمة السورية تم نقل ملف الأزمة السورية إلى مجلس الأمن، إلا أن الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي طالبت الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي، بينما دعمت روسيا والصين النظام السوري مما أسهم في عدم قدرة مجلس الأمن في حل النزاع السوري.

من هنا جاءت الدراسة الحالية لتبحث في موضوع اليات التصويت في مجلس الأمن وأثرها على دوره في حل الصراع في سوريا .

1-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يتمتع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بامتيازات بحق الاعتراض "الفيتو" أي بحق رفض أي قرار عن طريق التصويت السلبي، وبموجب هذا الامتياز "الفيتو" أصبحت الدول الكبرى هي المهيمنة على مقررات الأمم المتحدة، حيث يستحيل صدور أي قرار عن مجلس الأمن في المسائل الموضوعية لا يحصل على أغلبية تسعة من أعضاء المجلس من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين، وأن الدول الدائمة العضوية، قد لا تستخدم الفيتو فعلياً، ولكنها تهدد به في كواليس المفاوضات أو علناً، وهذا ما يسمى "بالفيتو الخفي"، والذي قد يضع واحدة من الدول الدائمة في مواجهة ضد بقية الدول في المجلس، ولقد أخفقت الأمم المتحدة ومبعوثوها السياسيون في الوصول إلى حل للصراع في سوريا، وأخفق مجلس الأمن في التوصل إلى إجراءات عملية لوقف النزاع، وذلك نتيجة الفيتو الروسي والصيني الذي أحبط قرارات مجلس الأمن، ولجأ إلى إلقاء المساعدات الغذائية والطبية جوًا للمحاصرين، لذا تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: كيف أثر نظام التصويت في مجلس الأمن على حل النزاعات المؤثرة على السلم والأمن الدوليين تجاه الأزمة السورية خلال الفترة (2011-2023)؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الأمن والسلم الدوليين ونظام التصويت في مجلس الأمن الدولي؟
- ما قرارات مجلس الأمن التي تناولت موضوع الأزمة السورية؟
- كيف اثر نظام التصويت داخل مجلس الامن على حل الازمة السورية؟

2-1 أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة مما يلي :

- **الأهمية العلمية:** تكمن أهمية الدراسة في محاولتها بيان دور مجلس الأمن والذي يمثل الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة، وهو الجهاز المسؤول بصفة أساسية عن تحقيق الهدف الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة المتمثل في الحد من تطور النزاعات المسلحة التي تهدد الاستقرار الدولي .
- **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية للدراسة في يمكن أنقدمه من تحليلات علمية حول تأثير نظام التصويت في مجلس الأمن على دوره في حل الازمة السورية، حيث أن عدم تطبيق قواعد الحماية المقررة في القانون الدولي الإنساني والمتعلقة بحماية المدنيين في الحروب الأهلية أسهم في زيادة الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في سوريا، من خلال زيادة عدد الجرحى والمصابين وأدت إلى تهجير ملايين السوريين إلى خارج سوريا.

3-1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعريف بالأزمة السورية، وبيان أثر نظام التصويت في مجلس الأمن على حل النزاعات المؤثرة على السلم والأمن الدوليين تجاه الأزمة السورية .

4-1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج القانوني المؤسسي لتحليل وتفسير مواد وبنود ميثاق منظمة الأمم المتحدة المتعلقة باختصاصات مجلس الأمن، والخاصة ببيان آلية إجراءات عمل المجلس، ومعرفة طريقة اتخاذ القرارات فيه، في اطار جهود المجلس لتحقيق السلم والأمن الدوليين، حيث تسعى الدراسة إلى تقييم دور مجلس الأمن واختصاصاته في حل النزاعات والأزمات التي تشكل تهديد للسلم الدولي، من خلال الوقوف على الأدوات التي يلجأ إلى استخدامها في حل النزاعات، بالإضافة إلى بيان المتغيرات المؤثرة على عمل المجلس في النظام الدولي.

5-1 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية : يوجد أثر سلبي لنظام التصويت على قدرة مجلس الأمن الدولي على حل الأزمة السورية كونها من الازمات المؤثرة على السلم والأمن الدوليين .

6-1 الاطار النظري

تتمثل اختصاصات مجلس الأمن في التدخل في حال النزاعات التي يمكن أن تخل في السلام الدولي، وذلك من خلال الشكوى التي تقدمها إحدى أطراف النزاع، أو إحدى الدول الأخرى، ويعتبر المجلس أداة لتسوية المنازعات بالدعوة لفضها بالطرق السلمية، أو الدعوة للالتجاء لمحكمة العدل الدولية أو منظمة اقليمية أو قد يقدم المجلس حلا للنزاع، فهو أداة قمع إذا ما فشلت المساعي السلمية لتسوية النزاع وازداد التوتر فإن من حق المجلس اتخاذ التدابير القمعية وهي تدابير عسكرية وذلك باستخدام القوة العسكرية من أجل صيانة السلام الدولي، وتدابير غير عسكرية وذلك من خلال قطع الصلات الاقتصادية وفرض العقوبات الاقتصادية بوقف المواصلات البحرية والجوية والبرية جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية، ويمكن للمجلس أن يقوم بالتوصية للجمعية العامة بقبول الأعضاء الجدد، أو وقف عضوية احد الاعضاء والذي قد يكون اتخذ بحقه قرار المنع وتم رد حق العضوية لهذا العضو، أو فصل عضو إذا أمعن في انتهاك مبادئ الميثاق، ويضع الخطط التي تعرض على الأعضاء لوضع منهج لتنظيم التسلح في العالم ، وتقديم التوصية (للجمعية العامة) بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، وإجراءات التصويت في مجلس الأمن تكون من خلال أعضاء مجلس الأمن بصوت واحد لكل عضو وتصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضاءه في المسائل الأخرى، ويكون بها أصوات الاعضاء الدائمين وإذا امتنعت دولة غير دائمه العضوية في المجلس عن التصويت فإن ذلك لا يعتبر اعتراض حيث يصدر القرار حينها ولكن اذا استخدمت الدول الدائمة العضوية (الفيتو) ضد هذا القرار فإن هذا يوقف صدوره وأن كان الأعضاء غير الدائمين صوتوا لصالحه (غالي، 1989 :426-427).

يستعمل حق الاعتراض الفيتو لمنع المجلس من إصدار قرارات معينة بحيث يؤدي هذا الاستعمال إلى شلل تلك القرارات، فكما أوضحت سابقاً فان الدول الصغرى اعتبرت حق الاعتراض ما هو إلا عبارة عن امتيازات منحت للدول الخمس الكبرى؛ لتحقيق طموحاتها وتلبية رغباتها، ومن ثمّ القرار الذي لا يتوائم مع مصالحها فهو معترض عليه، ومن هنا نجم عن الاستعمال المتكرر لحق الاعتراض الفيتو من قبل تلك الدول ظهور ظاهرتين أساسيتين:

1. **الاعتراض المزدوج:** " ظهر حق الاعتراض المزدوج في ضوء قدرة الدول التي لها حق الفيتو في مرحلتي التكيف وعند عرضه على المجلس.
2. **الاعتراض المستتر**: أن استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض في مجلس الأمن الدولي, وبروزها كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية الذي جعلها تسيطر على عدد غير قليل من أعضاء مجلس الأمن وربما على الأكثرية فيه، جعلها تفرض مشيئتها على هذه الأكثرية حيث تمنع المجلس من الانعقاد، ومن اتخاذ القرارات لغير صالحها أو لصالح الدولة التابعة لها، وهذه الممارسة الأمريكية واضحة بالنسبة لما تحاوله الدول العربية أن تقدمه أمام مجلس الأمن من شكواه ضد دولة الكيان الصهيوني في فلسطين، وهذه الممارسات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا استعمالا مستترا أو جائراً لحق النقض، وهو استعمال لحق النقض بطريقة غير معلنة وخفية، وهذا ما يؤكده الفقه (هيثم، 2017).

7-1 الدراسات السابقة:

دراسة الدفراوي (2023)، بعنوان: سلطات مجلس الأمن ومعوقات تحقيق التعايش السلمي في العلاقات الدولية "الحرب الروسية الأوكرانية نموذجاً"، هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم التعايش السلمي وأساسه في القانون الدولي العام ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج صنع القرار، وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس الأمن رغم تمتعه بكل السلطات فإنه لم يحقق التعايش السلمي، ويرجع السبب في ذلك المجموعة من المعوقات القانونية والسياسية والواقعية والمادية، وأكدت الحرب الروسية الأوكرانية على فشل المجلس في حل النزاع في حال كان أحد اطرافه من الاعضاء الذين يمتلكوا حق الفيتو .

دراسة العريض وبدوي (2022)، بعنوان: مبادرات مجلس الأمن الدولي في تسوية الأزمة السورية، هدفت الدراسة إلى بيان مبادرات المجلس الأمن الدولي لحل الأزمة السورية، واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، أن المأساة السورية تجسد إخفاقاً عربياً أكثر عمقاً، وبرغم تعدد جولات مفاوضات جنيف إلا أن تلك الجولات لم تثمر برمتها عن مخرجات ملموسة تنعكس على أرض الواقع وتحقق الأمن المفقود أو السلام الغائب للشعب السوري المشرد في كل العواصم العالمية، ولأن حل الأزمة السورية سيتطلب استراتيجية جديدة لم تتبلور بعد لوقف الصراع المسلح الذي يعصف بالمنطقة العربية.

دراسة محمود وصالح (2020)، بعنوان: التجارب الفاشلة لدور الأمم المتحدة في بناء السلام العالمي (العراق، سوريا)، هدفت الدراسة إلى بيان الدور الذي تمارسه الأمم المتحدة في بناء السلام العالمي، واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوظيفي، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك قضايا عدة لم تتوفق الأمم المتحدة في التعاون معها في حل مشاكلها وإنهاء صراعاتها الدموية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات موضوعات تتعلق بمجلس الأمن ومنها دراسة العريض وبدوي (2022) التي بينت مبادرات مجلس الأمن الدولي في تسوية الأزمة السورية، ودراسة محمود وصالح (2020) التي توصلت إلى أن هنالك قضايا عدة لم تتوفق الأمم المتحدة في التعاون معها في حل مشاكلها وإنهاء صراعاتها الدموية، فيما تتميز الدراسة الحالية بتناولها موضوع نظام التصويت في مجلس الأمن وأثره على حل النزاعات المؤثرة على السلم والأمن الدوليين الأزمة السورية نموذجا (2011-2023) حيث أن أي من الدراسات السابقة تناولت الموضوع الحالي مما يشكل إضافة للدراسات السابقة موضوع يميزه عن الدراسات السابقة.

2. مفهوم الأمن والسلم الدوليين ونظام التصويت في مجلس الأمن الدولي

مفهوم الأمن والسلم الدوليين: إن الوظيفة الرئيسية للمجلس الأمن هي المحافظة على السلم والأمن الدوليين وإن جميع الوظائف والاختصاصات التي أسندت لمجلس الأمن هي لخدمة هذا الهدف، ولم يحدد ميثاق الأمم المتحدة مفهوم الأمن الدولي، ولم تحدده الجمعية العامة، ولا مجلس الأمن، إنما ترد عبارتي السلم والأمن الدولي في قرارات المجلس الأمن والجمعية العامة، وقد وردت تعريفات كثيرة للأمن منها: الأمن الدولي هو الاستقرار والأمان دون أن يصاحب ذلك استخدام قوة السلاح، ويظهر عدم الاستقرار عند نشوب نزاع بين دولتين (مجلس الأمن، 2016)، ويعرف بأنه السعي للتحرر من التهديد (أبو خزام، 1998، ص 34).

آلية التصويت في مجلس الأمن: يتمتع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بامتيازات خاصة لحماية مصالحهم, وردت أحكامها في ميثاق الأمم المتحدة، وقد نظمت المادة (27) من الميثاق إجراءات التصويت في مجلس الأمن، كما نصت هذه المادة على حصول

الدول دائمة العضوية بحق الاعتراض "الفيتو" أي بحق رفض أي قرار عن طريق التصويت السلبي، وبموجب هذا الامتياز "الفيتو" أصبحت الدول الكبرى هي المهيمنة على مقررات الأمم المتحدة، حيث يستحيل صدور أي قرار عن مجلس الأمن في المسائل الموضوعية لا يحصل على موافقة الأعضاء الدائمين (أعمر، 2014، ص205).

ولقد أدى الإسراف في استخدام حق الاعتراض "الفيتو" من قبل الدول الدائمة إلى تعطيل عمل مجلس الأمن في الكثير من الحالات، إذ أن روسيا لجأت إليه (123) مرة، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية قامت من جهتها باستخدام حق الاعتراض (80) مرة، فيما استخدمته بريطانيا (32) مرة، وفرنسا (18) مرة، والصين (7) مرات، ويمكن إبراز أهم الانتقادات التي وجهت لحق الاعتراض "الفيتو"، كالتالي (إبراهيم، 2000، ص34):

أن المعيار الذي اعتمد لمنح الدول هذا الحق، لم يقم على أسس واضحة، فإذا كانت هذه الأسس قد توفرت عند إنشاء منظمة الأمم المتحدة، فإنّ هذه المعايير قد اختلفت حيث إن دول كثيرة أصبحت قوتها الاقتصادية أكبر من الأعضاء الحاليين لمجلس الأمن مثل ألمانيا واليابان، وإذا كان معيار القوى العسكرية هو الأساس في منح حق الاعتراض فإن دولاً مثل الهند وباكستان أصبح من حقها أن تمنح لها حق النقض "الفيتو" باعتبار أنها أصبحت قوى نووية، ويمنع هذا الحق من اتخاذ الأمم المتحدة لأية تدابير جماعية ضد أي دولة عضو دائم في مجلس الأمن. وبالتالي فإنّ سلطة مجلس الأمن في تطبيق أحكام الميثاق التنفيذية قاصرة في الواقع على الدول الصغرى والمتوسطة التي ليست عضواً في مجلس الأمن.

وكان الغرض من منح حق الاعتراض للدول الخمس دائمة العضوية هو أن تتولى تلك الدول الكبرى مسؤولياتها تجاه السلم والأمن الدوليين، إلا أن ممارسة هذه الدول لحق الاعتراض خاصة فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية تكمن في أن كل دولة صارت رقيباً على باقي الأعضاء حتى لا يصدرون قرارات تتعارض ومصالحها أو مصلحة الدول التي تحظى بالحماية من جانبها مثل "الحالة الإسرائيلية"، وفي الوقت الذي يجب أن يكون استخدام حق الاعتراض دافعاً لأثبات أن الدول التي لها الحق في استخدامه يمكن أن تلجأ إليه من أجل تحقيق المصلحة العامة للسلام وليس بهدف تحقيق مصلحة خاصة للدول (شحماط، 2011، ص7).

يتألف المجلس من (15) عضو، خمسة أعضاء دائمين، وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين ولابد عند التصويت في مجلس الأمن الدولي، من مراعاة المسائل الإجرائية، والمسائل الموضوعية في المجلس وحق النقض "الفيتو" الذي يتمتع به الأعضاء الدائمين، ويتم التصويت حسب المادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة على النحو التالي:

- لكل دولة صوت واحد سواء كانت عضو دائم أو غير دائم في المجلس.
- قرارات المجلس في المسائل الإجرائية تتطلب موافقة (9) من اعضاء المجلس، لا يشترط موافقة الدول دائمة العضوية على القرارات الإجرائية، والمسائل الإجرائية هي المسائل الواردة في المواد (28-32) من ميثاق الأمم المتحدة.
- المسائل الموضوعية يتم إصدار القرار بها من قبل مجلس الأمن بموافقة تسعة أعضاء على أنه يشترط موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين من بين الأصوات التسعة، ويكون التصويت برفع الأيدي بالموافقة على القرار ومن ثم رفع الأيدي الرافضة للقرار، فإن كان الرفض من أحد الدول الدائمة العضوية يلغى القرار حتى لو كان عدد الموافقين (14) عضواً وهذا ما يسمى استخدام الدول الأعضاء لحق النقض الفيتو.
- يحق للدولة العضو في مجلس الأمن الدولي إذا كانت طرفاً في النزاع بالمشاركة في عرض الموضوع في المجلس ولكن ينتفي حقها بالتصويت على القرار لأنها طرف في النزاع.

ويتضح أن الأعضاء الدائمين هي الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي والتي كانت ضمن مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، وهي الدول التي تمتلك حق النقض الفيتو، أما باقي الأعضاء في مجلس الأمن يتم انتخابهم عن طريق تصويت أعضاء الجمعية العامة والبالغ عددهم (193) عضواً ، والدور الذي يقوم به مجلس الأمن في إرساء السلم والأمن الدوليين يقوم به في حقيقة الأمر على الأعضاء دائمي العضوية وأرى أن يتم زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وذلك حسب التوزيع الجغرافي والإقليمي وان يعطي الأعضاء غير الدائمين سلطات أوسع في التصويت تحقيقاً لمبدأ توازن القوى وظمأنا للحياد والنزاهة.

3. الأزمة السورية وقرارات مجلس الأمن حول الأزمة السورية

أدى فشل الحكومة السورية في إنهاء الأزمة إلى تصعيد العنف بين الأطراف المتنازعة عندما فتحت الأبواب أمام قوى مسلّحة ومنها (جبهة النصرة، القاعدة، جماعة خراسان، جبهة أنصار الدين، فتح الإسلام، تحالف المهاجرين والأنصار، حركة المثنى الإسلامية، طالبان باكستان، حزب تركستان الإسلامي)، وبالتالي أصبح الصراع السياسي في سوريا صراع دولي نتيجة لتعدد الجهات الفاعلة في الصراع (غندور، 2013، ص42).

تشكل الصراع في سوريا في بيئة إقليمية ودولية معقدة، إذ يتسم الوضع الدولي بعودة أجواء الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية، حيث تصاعدت مناخات الحرب الباردة لتصبح حربًا ساخنة بالوكالة، بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث تصاعد الصراع بين الغرب: الولايات المتحدة وأوروبا من جهة، والصين من جهة أخرى التي تعمل لتشكيل تكتل دولي منافس لتكتل الغرب، معتمدةً على الملفّ الاقتصادي والتجاري أكثر من السياسي، غير أن الصين بعيدة عن سوريا، ولم تتدخل في الحرب السورية إلا باستخدام حق النقض "الفيتو"، لمنع اتخاذ أي قرار يدين النظام وأعماله وأعمال حلفائه الوحشية التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، ومنع شرعنة أي دور للأمم المتحدة يؤدي لوضع حد لهذه المذبحة السورية. (ربيع، 2015، ص121).

حيث أن ما قام به النظام السوري من استخدام للقوة ضد المحتجين كان له دور في تفاقم الأزمة، وما نتج عن ذلك من فوضى ودمار، وظهور مجموعات مسلحة، وجماعات إرهابية، وما وقع في ظل هذه الأزمة من جرائم ضد الإنسانية، كان الأساس والمعيار لتلك اللجان لتصف هذا النزاع القائم بكونه نزاع مسلح غير دولي، إلا أنه مع تدخلات التحالفات الدولية، والتدخلات الروسية جعلت الأمر أكثر صعوبة في تحديد وصف هذا النزاع، فوفقاً لما ورد في اتفاقية جنيف 1949 يعد النزاع السوري نزاع دولي وغير دولي في آن واحد، أو يمكن أن يطلق عليه وفقاً لما ظهر مؤخراً بأنه النزاع المدّول، أي النزاع الذي يقوم بين طرفين أحدهما يتم دعمه من أطراف خارجية، فيكون ذلك النزاع مختلط بسبب وجود عوامل وتدخلات خارجية أثرت على الوضع، وبالرغم من ذلك فإن ما يحدث في سوريا يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان (عبدلي، 2021، ص332).

4. مشروعات القرارات التي ناقشها وصوت عليها مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا:

- التصويت الأول: كان التصويت في عام 2011 وهدف الى إدانة النظام في سوريا ، واشار لإمكانية فرض العقوبات ، واعترضت روسيا والصين على القرار (الأمم المتحدة، 2017).
- التصويت الثاني: كان في عام 2012: وهو مشروع قرار (غربي عربي) يدعم خطة لجامعة الدول العربية، تقترح فيها أن يسلم الرئيس بشار الأسد السلطة إلى نائبه، واستخدمت روسيا والصين حق النقض الفيتو وتم تعطيله.
- التصويت الثالث: في 19 تموز 2012: جاء القرار ليهدد بفرض عقوبات على السلطات السورية إذا لم توقف العنف، كما نص على تمديد عمل بعثة تابعة للأمم المتحدة في سوريا تراقب وقف اطلاق النار الذي لم ينجح، حيث صوتت (11) دولة لصالح مشروع القرار، وامتنعت جنوب إفريقيا وباكستان عن التصويت وقد استخدمت روسيا أيضا حق النقض (الفيتو) وتم تعطيله كما سابقيه.
- التصويت الرابع: في أيار 2014: كان لروسيا والصين موقفها المتكرر للمرة الرابعة، باستخدامها حق النقض (الفيتو)، وقد تذرعت الدولتان بان القرار سيعرقل الحل السلمي في سورية، وهذا القرار الذي أيدته وقدمته فرنسا، بدعم من نحو (60) دولة، ويدعو إلى إدانة جرائم النظام في محافظة حلب، وإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأيدته (13) دولة (أبو هيف، 2015).
- التصويت الخامس: في تشرين الأول 2016: كان أمام مجلس الأمن قراراً أعدته إسبانيا وفرنسا، يدعو إلى وقف جميع العمليات الجوية فوق مدينة حلب، ووقف اطلاق النار على الأحياء السكنية وقفاً كاملاً وفورياً، والعمل على إيصال المساعدات الإنسانية للسكان، واستعملت روسيا حق النقض (الفيتو) لإفشاله، وأيدتها فنزويلا، ولكن الصين لأول مرة تمتنع عن التصويت، ورافقتها في ذلك أنغولا، مقابل (11) دولة أيدت القرار، أن روسيا تقدمت في الجلسة نفسها بقرار، أعدته بعض الدول في مجلس الأمن، تشويشاً على القرار الفرنسي الإسباني، وقد أيدته فقط (4) دول، هي إضافة إلى روسيا، مصر والصين وفنزويلا، وامتنعت كل من أنغولا والأرغواي عن التصويت وعارضته (9) دول (عبد اللطيف، 2020).
- التصويت السادس: في كانون الأول 2016: استخدمت روسيا ترافقها الصين من جديد حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار تقدمت به إسبانيا ونيوزيلندا ومصر، كما صوتت ضده فنزويلا وامتنعت أنغولا عن التصويت، في حين أيدته (11) دولة، وينص مشروع القرار على وقف الهجمات بين جميع الأطراف في مدينة حلب، وتثبيت هدنة لمدة (7) أيام، يمكن تجديدها والسماح بمرور المساعدات الإنسانية للمحاصرين في الإحياء الشرقية لمدينة حلب، وعدت روسيا أن القرار يعرقل الجهد الروسي-الأمريكي، لإيجاد حل لما يجري في سورية، وفي المقابل، أدانت أمريكا استخدام روسيا للفيتو، وعدت التصريحات الروسية خداعاً لمجلس الأمن.

- التصويت السابع: في شباط 2017: أحبطت روسيا وتبيعتها الصين ضد مشروع قرار صاغته فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بفرض عقوبات على النظام السوري لاستخدامه السلاح الكيمائي، ولقد أيدت القرار (9) دول وعارضته وامتنع عن التصويت كلا من مصر وأثيوبيا وكزاخستان.
- التصويت الثامن: في نيسان 2017: أحبطت روسيا مشروع قرار بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا .
- التصويت التاسع: في تشرين الأول 2017: استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار يمدد لفترة عام مهمة لجنة تحقق حول استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا.
- التصويت العاشر: في أيلول 2017: استخدمت روسيا الفيتو ضد تحرك من المجلس بشأن سوريا لتعطل مسودة قرار امريكية لتجديد التحقيق في مسألة الاسلحة الكيماوية .
- التصويت الحادي عشر: في تشرين الثاني 2017: أفشلت روسيا باستخدامها حق الفيتو (النقض)، مشروعاً يابانياً في مجلس الأمن الدولي، يقترح تمديداً مدته شهر واحد لمهمة الخبراء الدوليين المكلفين بالتحقيق في استخدام السلاح الكيماوي بسورية وحصل مشروع القرار الذي تقدمت به اليابان على (12) من أصل (15) صوت في مجلس الأمن، بينما استخدمت روسيا حق الفيتو للمرة الثانية خلال 24 ساعة، بنفس اليوم ضد مشروع قرار أمريكي يسعي لتمديد عمل لجنة التحقيق لمدة عام وحصل علي أصوات (11) دولة من أصل (15)، بينما سحبت روسيا مشروع قرارها، لعدم حصوله على أصوات كافية (حسن، 2022).
- الفيتو الثاني عشر: في نيسان 2018: استخدمت روسيا الفيتو ضد مشروع قرار أمريكي بهدف التحقيق المستقل في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.
- الفيتو الثالث عشر: استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) لمنع التصديق على مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار في شمال غرب سوريا. (عبد اللطيف، 2020).
- الفيتو الرابع عشر: في حزيران 2019: استخدمت روسيا والصين، (الفيتو) لمنع تسليم مساعدات إنسانية عبر تركيا والعراق للسوريين .

جدول رقم (1): قرارات مجلس الأمن الخاصة بسوريا

رقم القرار	تاريخه	أهم ما جاء فيه
2042	2012/4/14	قرار إرسال مراقبين إلى سوريا.
2043	2012/4/20	صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2043 يوم السبت 21 نيسان 2011 بإجماع الأعضاء كافة على تخويل الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال 300 مراقب عسكري مبدئيا على أن يكونوا غير مسلحين لمدة 3 أشهر لمراقبة وقف إطلاق النار في سوريا والنظر في التزام سائر الأطراف بخطة عنان للسلام.
2118	2013/9/27	قرار خاص بتفكيك الأسلحة الكيميائية في سوريا.
2139	2014/2/22	القرار خاص بإيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا بعد موافقة كامل أعضائه الخمسة عشر.
2165	2014/7/14	قرار بدخول مساعدات دون موافقة النظام.
2170	2014/8/15	قرار يدعو إلى الامتناع عن دعم إرهابيي "داعش" و"جبهة النصرة"، يقر عقوبات تحت الفصل السابع عليهما.
2178	2014/9/24	القرار يدعو إلى وقف تدفق المقاتلين الأجانب عبر الحدود إلى دول العالم وخاصة سوريا والعراق.
2191	2014/12/17	القرار يقضي بإدخال المساعدات الإنسانية للسوريين سواء عبر العمليات التي تتم داخل سوريا من خلال خطة الاستجابة وبتنسيق بين الحكومة السورية و/الأوتشا/ أو عن طريق "ترويكا" سفراء مجلس الأمن بواسطة /العمليات عبر الحدود.
2199	2015/2/12	القرار يدعو لتجفيف منابع تمويل داعش والمتطرفين ووقف التهريب.

2209	2015/3/6	يتعلق القرار بالاستخدام الواسع لغاز الكلور في سوريا في الهجمات ضد المدنيين.
2235	2015/8/7	يدعو القرار إلى إنشاء آلية تحقيق لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.
2249	2015/11/20	مجلس الأمن يتبنى قرارا لفرنسا يجيز كل الإجراءات ضد داعش.
2253	2015/12/17	مجلس الأمن يتبنى قرارا بتعطيل التدفق المالي لداعش ومكافحة تمويل الإرهاب.
2254	2015/12/18	ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في كانون الثاني 2016، وبينما أكد أن الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلاد دعا لتشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية مطالبا بوقف أي هجمات ضد المدنيين بشكل فوري.
2258	2015/12/22	مجلس الأمن يجدد تفويض وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع إلى سوريا.
2268	2016/2/26	تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 2268 حول وقف إطلاق النار في سوريا، والذي تقدمت به كل من روسيا وأميركا. ويقضي القرار بوقف إطلاق النار اعتباراً من منتصف ليلة الجمعة/ السبت 27 شباط بتوقيت دمشق.
2294	2016/6/29	قرار تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لفصل الاشتباك بين سوريا والعدو الصهيوني.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الأمم المتحدة. متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/ar

شهدت الأمم المتحدة تراجعًا ملحوظًا في دورها بمجال تقديم الإغاثة الإنسانية، مع اقتصار الجهود على بعض المنظمات التابعة لها وتسبب تكرار استخدام روسيا والصين لحق النقض (الفيتو) في انعكاسات كبيرة على قدرة المجتمع الدولي على التحرك عبر مجلس الأمن، وقد حال الفيتو دون اتخاذ خطوات حاسمة لمنع النظام السوري من ارتكاب انتهاكات كبيرة وجرائم ضد الإنسانية، كما أعاق التوصل إلى أي ترتيبات تسمح بتدخل عسكري أو تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم، بما في ذلك رأس النظام وضباطه ومعاونيه، إلى المحكمة الجنائية الدولية.

يتضح أن الأزمة السورية ليست ذات أهمية جوهرية بحد ذاتها بالنسبة للقوى الكبرى في النظام الدولي، بل ينظر إليها من زاوية تأثيرها على موازين القوى الإقليمية، وهذه الموازين بدورها تؤثر على المصالح الاستراتيجية لدول على المستوى الدولي، لذا تبني هذه القوى مواقفها تجاه الأزمة بناءً على التحولات الاستراتيجية المحتملة التي قد تنجم عن استمرار النظام السوري أو سقوطه، أما المطالب الشعبية الخاصة بالحراك، مثل الحرية والكرامة الإنسانية، أو محاولات النظام السوري للبقاء بأي ثمن، فلا اهتمام للقوى الكبرى إلا بقدر تخدم تلك المطالب أو المحاولات مصالحها الخاصة، سواء في دعم التغيير أو معارضته، ورغم تعقيد وتعارض المصالح بين الأطراف الدولية، إلا أن أيا من القوى الكبرى لا يبدو مستعداً لتحمل تكاليف التغيير في سوريا أو منع حدوثه عبر تدخل عسكري مباشرة لذلك، لجأت هذه الدول إلى استخدام الأسلوب التقليدي الذي شاع خلال سنوات الحرب الباردة، وهو "حروب الوكالة" أو الحروب التي تدار بأسلوب متحكم فيه.

5. ضعف دور مجلس الأمن في حل الأزمة السورية

إن الموقع الجيوسياسي لسوريا سرعان ما جعل الصراع المحلي يتجاوز حدوده ليصبح جزءًا من مواجهة إقليمية ودولية أوسع نطاقًا، ونتيجة لذلك، تحول طرفا النزاع الداخلي إلى أدوات بيد قوى إقليمية ودولية أكثر قوة وتأثيراً، وفي ظل هذا التعقيد، أصبح من الصعب الوصول إلى حل للأزمة السورية، سواء بالوسائل السلمية أو غيرها، دون تدخل وإرادة قوى إقليمية ودولية قد لا يكون للنظام أو المعارضة دور حاسم فيه، وتسارع هذا التطور بعد أن أضحت سوريا تحت وصاية دولية مع صدور قراري مجلس الأمن (2042) و(2043) في 14 و21 نيسان 2012، وما تبعهما من إرسال مراقبين دوليين لمتابعة الوضع الذي كان بمثابة مؤشر واضح على تدخل مجلس الأمن للفصل بين النظام والشعب نفسه، ومع تصاعد حدة الصراع وتعاظم رهانات الأطراف الإقليمية والدولية، إضافة إلى اتخاذ النزاع طابع "المعادلة الصفرية "التي تتطلب وجود طرف رابح وآخر خاسر بين النظام والمعارضة، ازدادت تعقيدات الأزمة، كما أن القوى الإقليمية والدولية تجد صعوبة في القبول بخسارة وكيليهما المحليين في الصراع، مما جعل

الأزمة السورية مرشحة لأن تكون طويلة الأمد ومعقدة، ومن المحتمل أن تأخذ طابع الصراعات العميقة والممتدة التي قد تتسع لتشمل دولاً إقليمية أخرى بالغت في مراهنتها على مخرجات هذا النزاع (آزاد، 2013، ص ص 483-500).

يقوم التدخل الدولي الإنساني على مبدأ صيانة السلم والأمن الدوليين وحماية الشعوب من الفظائع التي تتسبب بها الحروب والكوارث، ويجب أن يستند التدخل إلى قرار صادر عن مجلس الأمن، وأن يكون مبنياً على النية الحسنة بعيداً عن الأخذ بعين الاعتبار مصالح المتدخلين، إلا أن معظم التدخلات العسكرية التي حدثت على مدار العقود الماضية كانت لصالح القوى الكبرى المشاركة في التدخل أو لإعاقة تطلعات الشعوب نحو الحرية والعدالة، أكثر مما كانت تهدف إلى وقف الفظائع وحماية المدنيين أو المساعدة في الاستقرار وإعادة الإعمار، مما يفقدها المصداقية القانونية والإنسانية، وتعتبر حالة التدخل الدولي الإنساني بحد ذاتها موضوعاً مثيراً للجدل، فالتدخلات التي وقعت في الصومال والبوسنة وكوسوفو جاءت متأخرة، وواجهت العديد من العيوب القانونية والسياسية، كما كان لها خلفيات ودوافع سياسية ومصلحية أكثر من كونها إنسانية، وقد تكون المصالح السياسية وراء امتناع المجتمع الدولي عن التدخل في أوقات كثيرة، كما حدث في رواندا عام 1994 على الرغم من الإدراك بوجود مجازر وشيكة الحدوث، وتعتبر حالة سورية أكبر دليل على تهاون المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته تجاه ملايين الأبرياء، حيث أُعطيت الأولوية للمصالح السياسية على المعايير القانونية والإنسانية، بالرغم من الجرائم التي ترتكبها الأطراف المتنازعة ضد المدنيين، إذ اعتقد السوريون في البداية أن المجتمع الدولي سيتدخل بسرعة،

مما يدل على وجود حالة من التردد في استخدام القوة لحل الأزمة السورية، وهذا يعود إلى الأسباب التالية (عوض، 2014: 56):

- عدم وجود توافق دولي حول كيفية التعامل مع الأزمة السورية، ويختلف هذا الوضع عما حدث في ليبيا حيث فرض مجلس الأمن منطقة حظر طيران لحماية المواطنين، وهو ما لا يمكن للمجلس القيام به بسبب اعتراضات روسيا والصين.
- لا يوجد أي طرف في العالم يرغب في اتخاذ قرار منفرد يضع حداً لما يجري في سوريا بالرغم من بعض الضغوط، مثل تلك التي مارسها المحافظون في الولايات المتحدة على الرئيس الأمريكي السابق أوباما ليتبنى موقفاً مستقلاً للتدخل في سوريا، وهناك الكثيرون الذين يعارضون هذا الاتجاه ويخشون أن يؤدي إلى كارثة، ويطالبون الأمريكيين بأن يتذكروا ما حدث في العراق بعد التدخل الأمريكي.
- مدى قوة المعارضة السورية وطبيعتها، حيث أن قدرتها على الإطاحة بنظام بشار الأسد تعتمد ليس فقط على قوتها، بل أيضاً على وحدتها وما إذا كانت تحمل أفكار مشتركة.
- تم استخدام الفصل السادس المعنون ب(حل النزاعات سلمياً) في الأزمة السورية بعد تدويلها وعرض الملف السوري على مجلس الأمن، من خلال إرسال عدة لجان للمراقبة وتقصي الحقائق، ووضع مبادرات لحل الأزمة سلمياً، منها مبادرة كوفي عنان ومؤتمر جنيف 1+2، والتي حصلت على دعم من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ولكن جميعها انتهت بالفشل بسبب عدم جدية الحكومة السورية في الوصول إلى حل سلمي للأزمة وتأخر المجتمع الدولي في القيام بخطوات حقيقية لحل الأزمة (الوقفي، 2015).

استند تدويل الأزمة السورية إلى الفصل السابع، وتحديدًا القسم المعنون بـ "أعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به وأعمال العدوان"، حيث فرضت عقوبات على سوريا وفق المادة (41)، ورغم ذلك، كانت هذه العقوبات بمبادرات فردية من بعض الدول، دون صدور قرار ملزم من مجلس الأمن يلزم التنفيذ، ويظهر ذلك بوضوح من خلال استمرار عمل البعثة السورية لدى الأمم المتحدة، واستمرار العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي، إلى جانب بقاء وسائل النقل والمطارات السورية قيد التشغيل، ولا تتطلب المادة استخدام القوة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بقطع الروابط الاقتصادية ووسائل النقل، بل غالبًا ما تعتبر تمهيدًا لاحتمالية اللجوء إلى القوة، ولكن في سياق الأزمة السورية، لم يتم اتخاذ أي قرارات تحت الفصل السابع تسمح بالتدخل العسكري ضد النظام السوري، أو تلزم أي طرف بوقف الانتهاكات القائمة، نتيجة حق النقض (الفيتو) الذي استخدمته روسيا والصين ضد مشروعات قرارات الإدانة وتحميل النظام السوري مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن قوات التحالف الدولي، التي شكلتها الولايات المتحدة مع بعض الدول العربية والأوروبية لضرب مواقع لتنظيم داعش الإرهابي في سوريا، تعتبر خرقاً للسيادة السورية أولاً، وتعد انتهاكاً لقواعد القانون الدولي العام ولميثاق الأمم المتحدة، لأنها حدثت دون تفويض من مجلس الأمن، لذا، يجب عدم الخلط بين التدخل تحت مظلة مجلس الأمن والشرعية الدولية، وبين التحالفات الفردية التي تفتقر إلى تفويض من مجلس الأمن والمجتمع الدولي، ومن منظور القانون الدولي، فقد أثار موضوع شرعية التدخل العسكري الروسي والأمريكي في الأزمة السورية إشكالية قانونية بين فقهاء القانون الدولي (عبد اللطيف، 2020).

من ما سبق، يتضح أن القانون الدولي يمتلك العديد من الأدوات لتعزيز السلام والأمن في الأزمة السورية، وللتدخل فيها دولياً تحت غطاء الشرعية الدولية والرعاية الأممية، نظراً لأنها أزمة تهدد السلام والأمن الدوليين، لكن ما يعيق جهود المجتمع الدولي في التعامل مع الأزمة السورية بالطريقة المناسبة ومنع التدخل هو سلطة كل من روسيا الاتحادية والصين، اللتان تستخدمان حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، ومن ناحية أخرى، قد يكون غياب الإرادة الدولية لإنهاء الحرب المستمرة في سوريا على مستوى قرار "الاتحاد من أجل السلام" في الجمعية العامة هو السبب، خاصة أن المجتمع الدولي تعامل مع الأزمة السورية بحسب المصالح والتحالفات، وصاغ سياسات لتقسيم المنطقة، وحول الصراع إلى حرب ضد الإرهاب، حتى إن فعالية الأمم المتحدة وإدارتها للأزمة السورية بقيت مرتبطة بإرادة الدول الكبرى، لذا، لم يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه ما يحدث في سوريا نتيجة سعيه لتحقيق مصالحه وتجاهله لما يجري للإنسان والدولة السورية.

إن مستوى العنف في سوريا والجرائم المرتكبة ضد الأبرياء كانت تستدعي من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة وجادة لحماية السكان من تلك الجرائم الخطرة التي يرتكبها طرفا النزاع، لكي يكسب التدخل مصداقية، يجب أن يستند إلى قرار من مجلس الأمن، وأن يركز على حماية المدنيين، ووقف الحرب وتفكيك جميع الميليشيات المسلحة، ومحاسبة كل من تورط في ارتكاب جرائم خطيرة أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومساعدة في إعادة بناء سوريا، إن الأساس القانوني للتدخل العسكري في سوريا بموجب الفصل السابع لأغراض الحماية موجود بقوة، لكن تحقيقه مرتبط بتطبيق القانون الدولي بعيداً عن المصالح السياسية، الأمر الذي يعد في غاية الصعوبة، إذ إن معظم التدخلات العسكرية التي تمت بعد الحرب الباردة كانت مدفوعة بمصالح سياسية أكثر منها لأغراض الحماية، ولذلك، فإن تبرير الفيتو الروسي والصيني بشأن الوضع في سوريا يستند إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أنه لا يوجد ما يدعم هذا التبرير، لأن استخدام الفيتو يعود لمصالح سياسية، ويتطلب قرار التدخل العسكري في سوريا موافقة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومع وجود روسيا والصين، فإن شرعية التدخل دون موافقة صريحة من مجلس الأمن ستكون موضوع شك، وفي هذه الحالة، لا يوجد ضمان بأن التدخل الأحادي سيوقف المعاناة الإنسانية للسكان، بل من المحتمل أن يزيدها سوءاً، ويرتبط التدخل العسكري في سوريا بموجب الفصل السابع لأغراض الحماية بشكل قوي، بتطبيق القانون الدولي بعيداً عن المصالح السياسية، ولكن تنفيذ ذلك يعد تحدياً كبيراً (الأمم المتحدة، 2017).

لقد أظهرت الظروف الدولية والتحالفات بين القوى الكبرى بأن الأمم المتحدة لم تكن في وضع المبادرة أو القدرة على طرح وفرض حلول خلال الأزمة السورية، ورغم صدور العديد من القرارات والتوصيات عنها، إلا أنها لم تكن نابعة من تقييم دقيق للموقف، بغرض إيجاد مخرج لحل الأزمة السورية، واقتصر دور الأمم المتحدة في هذه الأزمة على تعيين مبعوثين دوليين لا يملكون الكفاءات اللازمة لتسوية الأزمة والخروج منها، وكان الأمين العام السابق، بان كي مون، شخصية غير قادرة على تحقيق توافق بين القوى المتنازعة في سوريا، وتصرف وكأنه موظف لدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وكانت طموحاته تتمثل في إرضاء هذه الدول مجتمعة، وينطبق هذا الأمر على المبعوثين الدائمين إلى سوريا، مثل كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي وستيفان دي ميستورا الذي تم تعيينه منذ منتصف عام 2014، والذي فشل حتى في إدخال شحنة حليب ودواء إلى منطقة محاصرة (مصطفى، 2017، ص51).

6. الخاتمة:

يُعنى مجلس الأمن بحل النزاعات الدولية بوسائل سلمية، مستندًا إلى أحكام الفصل السادس الذي يمنحه صلاحية دعوة الأطراف المتنازعة للبحث عن حلول من خلال التفاوض أو التحكيم أو أي طرق سلمية أخرى. وفي حال عدم التوصل إلى تسوية، يتيح الفصل السابع للمجلس صلاحيات أوسع، تشمل فرض العقوبات أو السماح باستخدام القوة لضمان حفظ الأمن الدولي . ومنذ اذار عام 2011، تشهد سوريا صراعًا مسلحًا بين الحكومة وجماعات المعارضة. وتعود جذور الأزمة الممتدة إلى القمع العنيف الذي مارسته حكومة الرئيس بشار الأسد ضد الاحتجاجات عام 2011، مما أدى إلى تحولها السريع لصراع داخلي ذي أبعاد دولية، تخللته جرائم واسعة النطاق، مثل الاستخدام غير القانوني للأسلحة الكيميائية. وقد ازدادت قوة الحكومة السورية بفضل الغارات الجوية الروسية التي بدأت في سبتمبر 2015.

والصراع المستمر في سوريا منذ عام 2011 أسفر عن مقتل مئات الآلاف وتشريد الملايين، مما جعله واحدًا من أكثر الأزمات المدمرة في العصر الحديث، وتطورت الحرب الأهلية سريعًا إلى صراع إقليمي مع تدخل القوى الكبرى في الشرق الأوسط بدرجات مختلفة، ويمكن النظر إلى هذه الحرب أيضا كجزء من الانقسام الأوسع بين الشرق والغرب، خاصة بعد التدخل

العسكري الروسي عام 2015، على صعيد آخر، والاستخدام المتكرر وغير المنضبط لحق النقض أدى إلى حالة من الجمود وشل قدرة المجلس على اتخاذ قرارات جوهرية بشأن قضايا ذات أهمية عالمية تتعلق بالسلام والأمن، في ظل ذلك، تطالب الدول النامية والقوى الصاعدة بإصلاح مجلس الأمن من خلال توسيع عدد المقاعد الدائمة وإلغاء حق النقض لتوفير تمثيل أكثر عدالة وكفاءة، وفي ضوء ما سبق يتبين أن المصالح السياسية للدول الفاعلة في المجلس لها تأثير كبير على دوره في حل الأزمات الدولية ومنها الأزمة السورية والتي تعمل على استخدام حق النقض "الفيتو" لتحقيق مصالحها في سوريا.

1-6 النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن موضوع الفصل السادس في هيئة الأمم المتحدة وعلاقته بالأزمة السورية، حيث استخدم الفصل السادس لتدويل الأزمة السورية وادراجها ضمن أجندة مجلس الأمن الدولي وتم إرسال أكثر من بعثة أممية لتقصي الأحداث ووضع حل سياسي للأزمة وكانت نهايتها جميعها الفشل بسبب عدم صدق نوايا النظام السياسي السوري في حل سياسي وتقاعس المجتمع الدولي للضغط عليه.
- أن محدودية دور مجلس الأمن الدولي في معالجة القضايا المعروضة عليه تتجسد بشكل واضح في الأزمة السورية، إذ كيف يعقل أن يعجز مجلس الأمن لتسوية هذه الأزمة لمدة تزيد عن عقد، لو كان له فعلاً قدرة واستطاعة على إنهاء الأزمات والنزاعات الدولية المسلحة، فالأزمة السورية وكيفية تعاطي مجلس الأمن الدولي معه جعلت الكثير يتوقعون استمراراً لهذه الأزمة لأجل غير مسمى، هذا إن لم يكن مجلس الأمن هو في حد ذاته متورط في هذه الأزمة من خلال سكوته عما يحدث من مجازر يومية ضد الإنسانية من قبل القوات التابعة لبشار الأسد الذي يصنف كمجرم حرب.
- ان التنافس الروسي الصيني مع الولايات المتحدة كان له أثر واضح على دور مجلس الامن في التعامل مع الازمة السورية واسهم في عدم صدور قرارات فعالة اسهمت في انهاء الصراع .

2-6 التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي:

- يجب أن يعاد صياغة المعايير والضوابط التي يتم بموجبها اختيار الدول لعضوية مجلس الأمن كأن تكون عدد المقاعد العشرين في مجلس الأمن تكون مناصفة بين المجموعة الاقتصادية والمجموعة السكانية وأن يلغى حق النقض (الفيتو) والقرارات تصدر بالأغلبية بعد إجراء التصويت عليها. وإذا ما صدر أي قرار عن المجلس بالأغلبية فإنه لا يحق لأي دولة عضو في هذا المجلس ممن عارضت القرار أو امتنعت عن التصويت أن تقوم بأي أعمال مناهضة للقرار بهدف منع تنفيذه أو زرع العراقيل في طريق تنفيذه.
- يجب عودة اللاجئين السوريين وفقاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وضمان حماية جميع العائدين.

المصادر والمراجع

- إبراهيم، ماجدة (2000). حق النقض الفيتو مبررات الوجود والإلغاء، عمان: مجلس الأمة الأردني.
- ابو خزام، إبراهيم (1998). الحروب وتوازن القوى، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع.
- ابو هيف، علي (2015). القانون الدولي العام، ط (12)، الاسكندرية: منشاة المعارف.
- آزاد، أحمد (2013). خلفيات الثورة: دراسات سورية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- أعمر، عمر (2014). نحو إصلاح مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 16 (2)، 200-235.
- الأمم المتحدة (2017). نظام وسجلات التصويت. نقلا عن الرابط: http://www.un.org/ar
- حسن، جواهر (2022). حق النقض في مجلس الأمن، العراق: جامعة بابل.
- الدفراوي، ياسر (2023). سلطات مجلس الأمن ومعوقات تحقيق التعايش السلمي في العلاقات الدولية الحرب الروسية الاوكرانية نموذجاً، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد (40)، 21-121.
- ربيع، عمرو (2015). التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسات والاستراتيجيات.
- زيكار، محمد (2015). إشكالية التدخل الدولي في سورية. الخميس 22/ كانون الثاني. نقلا عن الرابط: .http:beta-detan
- شحماط، محمود (2011). الوضع الدولي ومستقبل الأمم المتحدة، التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (28)، 1-18.
- عبد اللطيف، احمد (2020). الاتحاد من اجل السلم "Uniting For Peace" كبديل لحق النقض من مجلس الأمن، جامعة المنوفية، كلية الحقوق الدراسات العليا والبحوث، 52 (1)، 6-137.

- عبدلي، رانيا (2021). واقع المساعدات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة في ظل تطبيق القانون الدولي الإنساني، سوريا نموذجا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، 13 (2)، 326-343.
- العريض، صباح، وبدوي، بدر (2022). مبادرات مجلس الأمن الدولي في تسوية الأزمة السورية، مجلة مركز الكوفة للدراسات، العدد (67)، 305-324.
- علوان، عبد الكريم (2016). الوسيط في القانون الدولي العام الكتاب الثاني القانون الدولي المعاصر، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عوض، يوسف (2014). المواقف الدولية من الأزمة السورية، جريدة القدس العربي، لندن، 7 أيار 2014، ع 589، ص 56.
- غالي، بطرس (1998). أجندة السلام (تقرير الأمين العام). التقرير السنوي للأمين العام للمنظمة.
- غندور، صبحي (2013). التسوية السياسية للأزمة السورية، صحيفة البيان، دبي، بتاريخ 2013/9/14.
- محمد، منى مصطفى (2015). وساطات الداخل والخارج: بالوثائق. تطور مبادرات تسوية الصراع الأهلي في سوريا. المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية. نقلا عن الرابط: http://rawabetcenter.com/
- محمود، ريبوار، وصالح، إبراهيم (2020)، التجارب الفاشلة لدور الأمم المتحدة في بناء السلام العالمي (العراق، سوريا)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، 4 (2)، 28-46.
- مصطفى، تركي (2017). سوريا 2017: عام التحولات السياسية الكبرى. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.
- موقع الأمم المتحدة. متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/ar
- الميادين (2015). بعض تفاصيل وثيقتي دي ميستورا لحل الأزمة السورية ، بتاريخ 27 أغسطس عبر الرابط التالي:http://www.almayadeen.net/
- ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.
- هيثم، نبيل (2017). اتفاق استانا يخفف التصعيد والشيطان يكمن في التفاصيل. نقلا عن الرابط: www.sadaalwatan.com
- الوقفي، عبير (2015). الجهد الدبلوماسي الدولي في حل الأزمة السورية 2011-2014، بين الحل والتعطيل، رسالة ماجستير الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

کاریگەری سیستەمی دەنگدان لە ئەنجوومەنی ئاسایشدا لەسەر کاریگەریی ڕۆڵی لە چارەسەرکردنی ئەو ململانێیانەی کە کاریگەرییان لەسەر ئاشتی و ئاسایشی نێودەوڵەتی هەیە قەیرانی سوریا نموونەیەکە

عنود عبد الرحمن الحباشنه
بەشی کەرەستەی پاڵپشتی مرۆیی - کۆلێژی ئاداب / زانکۆی هاشمی
anouda@hu.edu.jo

پوختە
ئامانجی لێکۆڵینەوەکە شیکردنەوەی سیستمی دەنگدان بوو لە ئەنجومەنی ئاسایش سەبارەت بە چارەسەرکردنی ئەو ناکۆکیانەی کە کاریگەرییان لەسەر ئاشتی و ئاسایشی نێودەوڵەتی هەیە سەبارەت بە قەیرانی سوریا لە ماوەی (2011-2023)، هەروەها ڕوونکردنەوەی سروشتی دەسەڵاتەکانی ئەنجومەن لە پاراستنی ئاسایشی نێودەوڵەتی، هەروەها دەستنیشانکردنی ڕەهەندەکانی ململانێی نێوان زلهێزە نێودەوڵەتییەکان و کاریگەرییەکانیان لەسەر ڕۆڵی لە سوریادا بۆ وەڵامدانەوەی پرسیارەکانی توێژینەوەکە، توێژینەوەکە لە ڕێبازی شیکاری وەسفکەر و ڕێبازی یاسایی کەڵک وەردەگرێت توێژینەوەکە دەریدەخات کە بەرژەوەندییە سیاسییەکان کاریگەرییەکی زۆریان لەسەر... ڕۆڵی ئەنجومەن لە چارەسەرکردنی قەیرانە نێودەوڵەتییەکان، لەوانەش قەیرانی سوریا، کە کاردەکات بۆ بەکارهێنانی ڤیتۆ بۆ گەیشتن بە بەرژەوەندییەکانی لە سوریا، و کە ڕۆڵی سنووردارى ئەنجومەنی ئاسایشی نەتەوە یەکگرتووەکان لە مامەڵەکردن لەگەڵ ئەو پرسانەی پێشکەشی دەکرێت، بە ڕوونی لە... قەیرانی سوریا چۆن دەکرێت کە ئەنجوومەنی ئاسایش زیاتر لە دە ساڵە نەیتوانیوە ئەم قەیرانە چارەسەر بکات، ئەگەر لە ڕاستیدا توانای و توانای کۆتایی هێنان بە قەیران و ململانێ چەکداریيە نێودەوڵەتییەکانی هەبێت مامەڵەی لەگەڵدا کرد... ئاسایشی نێودەوڵەتی لەگەڵیدا وایکرد زۆرێک چاوەڕێی ئەوە بکەن ئەم قەیرانە تا کاتێکی نادیار بەردەوام بێت، بە پشتبەستن بە ئەنجامی توێژینەوەکە، پێشنیاری ئەوە دەکات کە ئەو پێوەر و کۆنترۆڵانەی کە وڵاتان بەهۆیەوە هەڵدەبژێردرێن بۆ ئەندامێتی لە ئەنجومەنی ئاسایشدا، پێویستە دووبارە دابڕێژرێتەوە، وەک کە ژمارەی بیست کورسی لە ئەنجومەنی ئاسایش بێت بە یەکسانی لە نێوان گرووپی ئابووری و گرووپی دانیشتووان، مافی ڤیتۆ هەڵدەوەشێتەوە و بڕیارەکان بە دەنگی زۆرینە دەردەچن.

وشە سەرەکییەکان: سیستەمی دەنگدان، ئەنجومەنی ئاسایش، چارەسەرکردنی ناکۆکی، ئاشتی و ئاسایش، قەیرانی سوریا.

The Impact of the Voting System in the Security Council on the Effectiveness of its Role in Resolving Conflicts Affecting International Peace and Security, the Syrian Crisis

Anoud Abdulrahman Al-Habashneh
Department of Allied Humanities, Faculty of Arts/
Hashemite University
anouda@hu.edu.jo

Abstract
The study aimed to analyze the voting system in the Security Council to resolve disputes affecting international peace and security towards the Syrian crisis during the period (2011-2023), and to clarify the nature of the Council's powers in maintaining international security, and to identify the dimensions of the conflict between international powers and their impact on its role in Syria. In order to answer the study's questions, the study will use the descriptive analytical approach and the legal approach. The study shows that political interests have a great impact on the Council's role in resolving international crises, including the Syrian crisis, which works to use the veto right to achieve its interests in Syria, and that the limited role of the Security Council in addressing the issues presented to it is clearly embodied in the Syrian crisis. How can it be reasonable for the Security Council to be unable to resolve this crisis for more than a decade, if it actually has the ability and capacity to end international armed crises and conflicts? The Syrian crisis and how the Security Council dealt with it made many expect this crisis to continue indefinitely. Based on the results of the study, it recommends that the criteria and controls by which countries are selected for membership in the Security Council should be reformulated, such that the number of seats in the Security Council be twenty.
Keywords: voting system, Security Council, conflict resolution, peace and security, Syrian crisis.